بعد الخلافات والانسحابات التي عصفت به... هل ينتهي برلمان الشرعية إلى الأبد؟

خلافات حادة وتبادل اتهامات بين قيادات وفصائل مؤتمرية

«الأمناء» تقرير خاص:

أعلن المهندس محسن علي باصرة أمس الأربعاء عن تعليق عضويته في مجلس النواب وهيئة رئاسته احتجاجًا على سوء الأوضاع الخدمية ومنها تزايد معاناة الكهرباء والانفلات الأمني في وادي حضرموت وعدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها.

وأشار باصرة في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس النواب, وهيئة الرئاسة وأعضاء المجلس إلى أنه سيعلق عضويته حتى تنفذ الحكومة التزاماتها حسب توصيات المجلس وليس بالحلول الترقيعية .

وأكد أن هذا الموقف ليس تعصبًا لحضرموت لأنها محافظته, بل من خلال موقعه الذي أتاح له متابعة الكثير من قضايا المواطنين العامة لعدد من المحافظات والشرائح والفئات مع الوزارات المعنية وحلت بعضها ولازالت بعضها محل متابعة.

فيما يلي تنشر «الأمناء» نص الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ سلطان سعيد البركاني المحترم، رئيس مجلس النواب

الأخوة أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب المحترمون

الأخوة أعضاء مجلس النواب المحترمون

الموضوع: تعليق عضويتي في النواب وهيئة رئاسته

إشارة للموضوع أعلاه ونظرًا لعدم تنفيذ الحكومة ممثلة برئيس وزرائها توصيات المجلس عند إقرار الميزانية العامة للدولة لعام 2019م في مدينة سيئون في 16أبريل 2019م خاصة التوصيات المستعجلة لمحافظة حضرموت لحل مشكلة كهرباء ساحل حضرموت والمتمثلة بتوفير محطة كهرباء غازية بـ 100ميجاوات حسب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية على أن تقوم شركة بترومسيلة بالتنفيذ وتوفير المازوت والديزل للكهرباء على حساب الحكومة وتشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء الأستاذ سالم أحمد الخنبشي وكذا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية اللواء أحمد الميسري للنزول لوادي حضرموت لتقييم الوضع الأمني وتوفير متطلبات الأمن لوادي حضرموت ونظرًا لمرور أكثر من 3شهور ولم تتحقق شيء من

هذه التوصيات ولا الوعود التي قطعها على نفسه رئيس الوزراء بحضوركم شخصيًا كرئيس للمجلس وحضور نواب حضرموت ونظرًا لازدياد معاناة أهلنا في انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 14ساعة في اليوم الواحد ولعدم توفر مادتي المازوت والديزل لمحطات الكهرباء وعدم تسديد المديونات السابقة, وفي ظل حرارة عالية ورطوبة مرتفعة أفقدت الكثير من مرضى ضغط الدم والسكر أغلى ما يملكون وهي حياتهم وعدم البدء بإنشاء المحطة الغازية الـ 100ميجا التي لم تفِ إلا بجزء من الاحتياجات وأيضًا لعدم نزول اللجنة الوزارية لتقييم الوضع الأمني في وادي حضرموت وتوفير المتطلبات ونظرًا للانفلات الأمني وازدياد حالات القتل والاغتيالات والتي تسجل ضد مجهول ..ولعدم إيفاء الحكومة بالتزاماتها وفي نفس الوقت تقوم بتصدير شحنات النفط الخام من ميناء الضبة دون مراعاة لمشاعر ومعاناة أهل حضرموت لهذا وذاك فإنه لايشرفني أن أستمر في ممارسة مهامي في هيئة الرئاسة وعضوية المجلس وأعلق عضويتي حتى تنفذ الحكومة التزاماتها حسب توصيات المجلس وليس بالحلول الترقيعية وهذا الموقف ليس تعصبًا لحضرموت لأنها محافظتي ولكنني من خلال موقعي قد تابعت كثير من قضايا المواطنين العامة لعدد من المحافظات والشرائح والفئات مع الوزارات المعنية وحلت بعضها ولازالت بعضها محل متابعة يطيل الوقت لشرحها وخيركم خيركم لأهله والله من وراء القصد.

م.محسن علي عمر باصرة (المكلا – حضرموت).

«مأرب» تتحول إلى سوق تهريب وتجارة المخدرات!

مأرب «الأمناء» خاص:

تتورط العناصر الأمنية في مأرب في دعم مليشيات الحوثي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بعد أن تحولت المحافظة التي يتواجد فيها الثقل الأمني والعسكري التابع للشرعية إلى معبر لمرور المخدرات إلى المحافظات التي تسيطر عليها العناصر الانقلابية، بل إن المحافظة أضحت تعاني انتشاراً مخيفا لتجارة المخدرات والحشيش المخدر .

وجاءت المحافظة في المرتبة الأولى من بين المحافظات الأكثر ضبطاً للمواد المخدرة، وفق إحصائيات وعمليات الضبط للحشيش والحبوب المخدرة التي تم ضبطها منذ مطلع 2018م المنصرم .

وبحسب تصريحات شرطة مأرب، وأخبار عمليات الضبط الصادرة عنها فإن عدد المضبوطات وإجمالي ما تم ضبطه من مواد مخدرة في عمليات مختلفة خلال النصف الأول من العام الجاري 2019م، بلغت نحو 1545 كيلوجراما من الحشيش المخدر، أي حوالي طن ونصف الطن تقريبا .

وتؤكد مصادر أمنية في المحافظة أنه لا يكاد يمر أسبوع واحد في مأرب، إلا وهناك أكثر من عملية ضبط تهريب مخدرات، الأمر الذي جعل العديد من متابعين عملية التهريب في مأرب، يتساءلون لماذا لا يتم ردع عصابات التهريب ومافيا المخدرات في محافظة يتواجد فيها ثقل الدولة العسكري والأمني، خصوصا وأن الأخبار الصادرة بعد عمليات الضبط تقول: إن عمليات التهريب كانت في طريقها إلى صنعاء الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الانقلابية؟.

ووفق ما ذكرت إحصائيات فإن كمية المضبوطات من الحشيش والمخدرات في محافظة مأرب، خلال العام 2018م الماضي بلغت قرابة ثلاثة طن، أي حوالي 3418 كيلو جرام و363 ألف قرص مخدر و110.5 جرام.

تهريب المخدرات من خلال مأرب يذهب بشكل مباشر أو غير مباشر إلى المليشيات الحوثية، إذ تعتبر العناصر الانقلابية تهريب وبيع مادة الحشيش وغيرها من المخدرات، أحد مصادر الدخل المهمة بالنسبة لها، في حين تعدها من جهة ثانية وسيلة مجدية يمكن من خلالها السيطرة على عقول الأطفال والشباب للانخراط بصفوفها والقتال في جبهاتها.

وبحسب مصادر محلية في مأرب فإن المليشيات الحوثية تستغل عدداً من مالكي الدراجات النارية للقيام بهذه المهمة لسهولة تنقلهم في مناطق وعرة بعيداً عن الطرق الرئيسية، مؤكدة أنها تدفع للمهربين مبالغ مالية كبيرة لاجتذاب المزيد منهم للعمل في عصابات التهريب الحوثية.

وأوضحت المصادر، أن عملية التهريب تتم برعاية كبيرة من القيادات الحوثية والتي وجهت عدداً من نقاط التفتيش على طول خط سير المهربين بعدم اعتراض أي سيارة تابعة لهم أو تفتيشها من خلال إعطائهم اسم السائق ورقم السيارة.

وأكدت المصادر أنه في حالة تم ضبط أي مهرب للمخدرات في أي نقطة تقوم المليشيات الحوثية باستلام الشحنة وتغيير أفراد نقطة التفتيش واستبدالهم بآخرين يسهلون لها عملية التهريب وعدم اعتراض سيارات المهربين.

وأفادت المصادر أن تجارة وتهريب المخدرات، التي تقودها عصابات حوثية من الدرجة الأولى، تتم بالتعاون مع بعض القيادات العسكرية في مأرب.

وازدهرت تجارة المخدرات في اليمن منذ انقلاب الميليشيا الحوثية، وكثف تجار المخدرات الحوثيين نشاطهم للتهريب والتسويق في الأعوام الماضية، ما زاد من عدد المتعاطين وباتت بعض المدن الرئيسية أسواقاً مفتوحة للعرض والطلب.

وتؤكد مصادر طبية وعسكرية، احتواء بودرة التبغ المدقوق «الشمة» التي يتم صناعتها بشكل خاص في صعدة، على عقارات خاصة بالحالات النفسية «بالتان، ريستيل» وعقارات خاصة بالشجاعة، يقومون بتوزيعها على مقاتليهم وعناصرهم بكميات معينة ومنتظمة وبواسطة المشرفين الحوثيين في الجبهات .